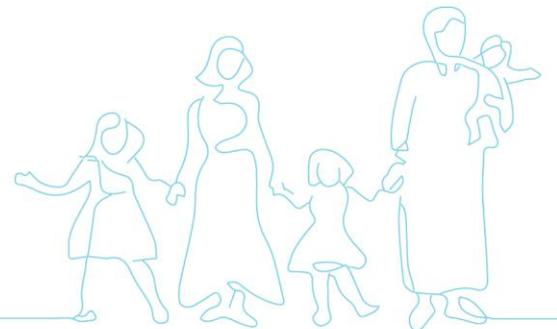




جمعية رعاية الطفولة
CHILD CARE ASSOCIATION

إرشادات وقواعد الاستثمار لجمعية رعاية الطفولة



P.O. Box 54829
Riyadah 11524

Tel :(+966) 11 494 90 67
Fax :(+966) 11 470 70 54

www.childcare.org.sa
info@childcare.org.sa
f t i childcareksa



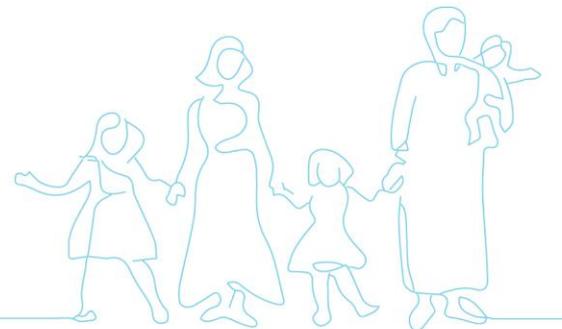
المقدمة وتحديد الهدف :

تقوم إرشادات وقواعد الاستثمار بتوجيه الأنشطة الاستثمارية وتسهيل وتنظيم إطار العمل والمبادئ التوجيهية بغرض إدارة الأصول المالية للجمعية بكفاءة وفعالية، وتهدف إلى تحقيق التالي:

- توضيح الأدوار والمسؤوليات الرئيسية للأطراف المعنية.
- تحديد أهداف وقيود الاستثمار وضوابطه والمستوى المقبول للمخاطر.
- وضع أسس متابعة وتقييم الأداء الاستثماري.

تشمل قواعد وإرشادات الاستثمار التالي:

- أولاً: تعريف بأهم العبارات وعرض للمعاني المقصودة لكل عبارة.
- ثانياً: فلسفة الاستثمار، والتي تتضمن المبادئ المتبعة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ثالثاً: الأدوار والمسؤوليات، والتي تتضمن مسؤوليات الأطراف المعنية بالاستثمار.
- رابعاً: أهداف الاستثمار وقيوده من جوانب مستوى العوائد، والصرف المستهدف، وشرعية الاستثمار.
- خامساً: مجالات الاستثمار، والتي تتضمن أنواع الأصول والاستثمارات المتعلقة بكل نوع، والأدوات الاستثمارية.
- سادساً: ضوابط الاستثمار وتشمل التوزيع الاستراتيجي للأصول، والمؤشر الاسترشادي، ومعايير اختيار مدير الاستثمار، ومؤشرات الأداء المتبعة، وإدارة ومراقبة المخاطر، وتصحيح الانحراف.
- سابعاً: المراجعة والتقارير، وتشمل مراجعة السياسات وتحديد التقارير المطلوبة من مدير الاستثمار.





أولاً: تعريفات:

يقصد بالعبارات الآتية – أينما وردت في هذا المستند – المعاني المبينة أمامها ما لم ينقض السياق خلاف ذلك:

المعنى	العبرة
جمعية رعاية الطفولة كما هي ممثلة بمجلس إدارتها أو أي طرف/ أطراف يفوضه المجلس.	الجمعية
إرشادات وقواعد الاستثمار	الإرشادات والقواعد
مستند يتم الاتفاق عليه مع مدير الاستثمار ضمن اتفاقية إدارة الاستثمار ويهدف إلى تحديد الإطار العام للاستثمار كأهداف وقيود الاستثمار والمستوى المقبول للمخاطر	سياسة الاستثمار
جميع الجهود التي تبذل من أجل تنمية الموارد المالية باستثمارات طويلة أو قصيرة الأجل التي تقوم بها الجمعية سواء بغرض تحقيق عائد أو بغرض زيادة القيمة السوقية لتلك الاستثمارات	الاستثمار
الجهة أو الجهات التي يتم تعميدها بإدارة أصول الجمعية الاستثمارية	مدير الاستثمار
الأفراد والمؤسسات المستهدفة والمستحقة لدعم الجمعية.	المستفيدين

ثانياً: فلسفة الاستثمار:

تتضمن فلسفة الاستثمار لدى الجمعية عدداً من المبادئ المتبعة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وفيما يلي أهم هذه المبادئ:

- ممارسة العناية والحصافة الاستثمارية بما يتفق مع أسس الاستثمار الحديثة والعلمية والتي تفسر العلاقة بين العوائد والمخاطر، وتؤكد على تنوع الأصول لتفادي المخاطر قدر الإمكان.
- الإدارة المرنة التي تمكن من اقتناص فرص الاستثمار عند حدوثها.
- تحمل مستوى مناسب من المخاطر يتوافق مع أهداف الاستثمار وتوقيت احتياجات التدفق النقدي للجمعية.
- تحقيق الاستفادة المالية باستثمار الأموال طيلة فترة توفرها، والاستفادة من عوائد الاستثمار لتغطية تكاليف الخدمات المقدمة للمستفيدين على سبيل المثال لا الحصر.





ثالثاً: الأدوار والمسؤوليات:

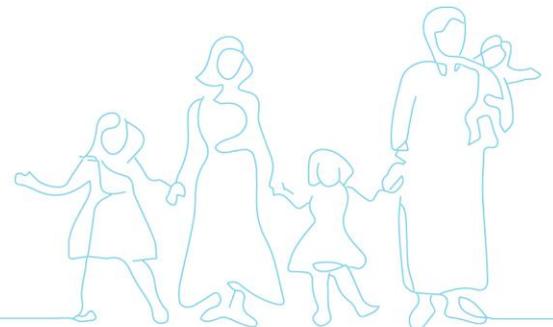
يتمثل الدور الرئيسي لمجلس إدارة الجمعية ومدير الاستثمار، فيما يخص استثمارات الجمعية، في ضمان إدارة أصول الجمعية بكفاءة وفعالية. وفيما يلي عرض للمسؤوليات الخاصة باستثمارات الجمعية:

مسؤولية مجلس إدارة الجمعية:

- اعتماد قواعد وإرشادات الاستثمار بالتعاون مع مستشارين استثماريين من ذوي الخبرة.
- اعتماد الأفضل من مديري ومستشاري الاستثمار المؤهلين والتعاقد معه.
- العمل على سياسة الاستثمار مع مدير الاستثمار ومراجعتها دورياً والتوصية بالتعديلات عليها.
- مراقبة وتقييم الاستثمارات وأداء مدير الاستثمار على أساس ربع سنوي.
- مراجعة تقارير الاستثمار الدورية.

مسؤولية مدير الاستثمار:

- إعداد ومراجعة الخطة الاستراتيجية للاستثمار وفق سياسة الاستثمار المعتمدة.
- إدارة الأصول وفقاً لسياسة الاستثمار وذلك بتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها.
- تحديد واعتماد مؤشرات كمية لقياس مخاطر الاستثمار.
- تقديم تقارير دورية عن الأداء الاستثماري، والاجتماع مع الجمعية بشكل ربع سنوي لمراجعة الأداء أو عند طلب الجمعية.
- الإبلاغ عن أي تغييرات جوهرية في بيئة الاستثمار قد تؤثر على تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية للجمعية.
- إطلاع الجمعية على التغييرات النوعية لدى مدير الاستثمار مثل التغييرات في المدراء التنفيذيين أو هيكل الملكية أو فلسفة الاستثمار.
- التصويت نيابة عن الجمعية إذا طلبت الجمعية ذلك.





رابعاً: أهداف الاستثمار وقيوده:

تستهدف الجمعية إلى تحقيق الاستدامة والمحافظة على رأس المال بشكل أساسي، وتعزيز العوائد بغرض الاستفادة من الأرباح من خلال تحقيق أداء أفضل من المؤشر الإرشادي على المدى المتوسط إلى الطويل، مع الالتزام بالمستوى المقبول للمخاطر بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الأهداف:

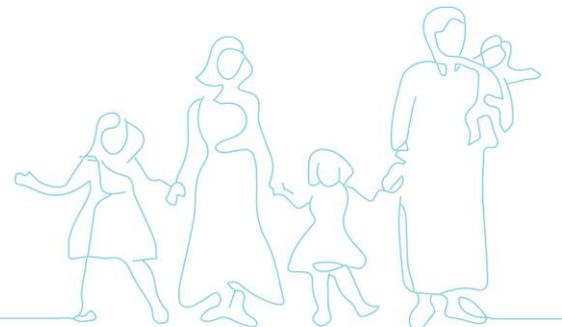
الهدف	الجانب
تعظيم قيمة أصول الجمعية والمحافظة على نموها، دون الإخلال بمستويات المخاطر المعقولة والمناسبة للجمعية.	الأصول
تعزيز التدفقات النقدية للجمعية بما يتوافق مع أهداف الاستثمار.	التدفقات النقدية
الحد من احتمالية انخفاض القوة الشرائية لأصول الجمعية وتدفقاتها النقدية خلال دورة اقتصادية كاملة (5 – 7 سنوات). مستوى المخاطر الكلي من منخفض إلى متوسط.	المخاطر
الاستثمار في أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية.	الشريعة

العوائد المستهدفة:

أداء أفضل من المؤشر الإرشادي على أساس ثلاث سنوات متجددة (ويحسب على أساس سنوي)، ويتم احتساب العوائد على أساس المعدل المرجح بالوقت (time – weighted rate of return)

الشريعة:

ينبغي أن تكون جميع استثمارات الجمعية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويمكن الاعتماد على الهيئة الشرعية لدى الجهة المستثمر معها أو أي لجنة شرعية رائدة معترف بها عالمياً.





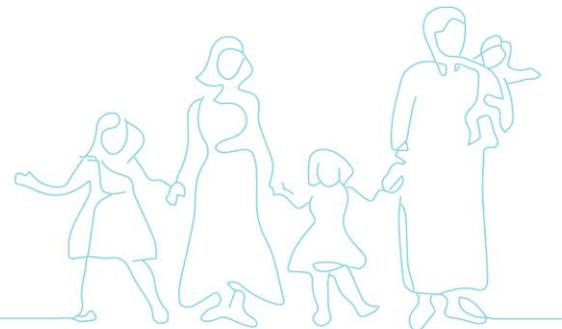
خامساً: مجالات الاستثمار:

أنواع الأصول والاستثمارات المتعلقة بكل نوع (على سبيل المثال لا الحصر):

- أسواق النقد وما يعادلها (المرايحات، الودائع المباشرة، وصناديق أسواق النقد)
- أصول الدخل الثابت (صكوك محلية، صكوك عالمية، صكوك مطورة، صناديق الصكوك، أدوات الائتمان المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، المحافظ الخاصة)
- الأسهم (الاستثمار المباشر في الأسهم المحلية والعالمية، صناديق الاستثمار المتداولة، صناديق الأسهم، الشهادات، المحافظ الخاصة)
- الاستثمارات البديلة المتنوعة (الملكية الخاصة، تمويل التجارة وسلسلة التوريد، الاستثمارات الزراعية، التأجير التمويلي، التمويل المهيكل والتمويل المدعوم بالأصول، استثمارات البنية التحتية، الائتمان الخاص، الأسهم الخاصة، الذهب، الأصول العقارية، صناديق الاستثمار العقاري المدرجة وغيرها).

الأدوات الاستثمارية (على سبيل المثال لا الحصر):

- الودائع والمرايحات.
- العائد المطلق.
- أدوات استثمار مباشرة
- صناديق الاستثمار المتداولة
- صناديق الاستثمار العامة
- صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة
- المحافظ الخاصة
- الشهادات / المنتجات المهيكلية (بما فيها تلك التي تتعرض لتمويل الاستثمار)
- الاكتتابات العامة والخاصة.





سادساً: ضوابط الاستثمار:

التوزيع الاستراتيجي للأصول

لن يستثمر مدير الاستثمار إلا في أدوات مالية متوافقة مع المعايير الشرعية للاستثمار، وسيتم تحديد التوزيع الاستراتيجي في سياسة الاستثمار بعد التشاور بين الجمعية ومدير الاستثمار، وستكون حدود استثمارات الجمعية كنسبة مئوية من صافي قيمة الأصول كما هو موضح في الجدول الثالث على سبيل المثال:

الأصل (مثال توضيحي*)	الحد الأدنى	التوزيع المستهدف	الحد الأقصى
أدوات سوق النقد	%25	%10	%30
الدخل الثابت		%45	%55
أسهم	%5	%20	%35
الاستثمارات البديلة - المتنوعة	%10	%25	%40

*التوزيع الاستراتيجي المستهدف وحدود الاستثمار لأنواع الأصول سيتم تحديدها في سياسة الاستثمار بعد المشاورة مع مدير الاستثمار.

ويؤثر توزيع الأصول على مستوى مخاطر الاستثمار، ويتم مراجعة توزيع الأصول بصفة دورية من قبل الجمعية ومدير الاستثمار من أجل الحفاظ على هيكل توزيع الأصول، ويتم توزيع الأصول بين أوعية الاستثمار، وإمكانية إعادة استثمار العوائد، مع تخصيص جزء من الاستثمارات في منتجات أسواق النقد عالية السيولة، للاستفادة من الفرص الاستثمارية الأخرى المناسبة. ويتم مراقبة التدفقات النقدية لإعادة ترتيب الأوزان المستهدفة.

إعادة موازنة المحفظة:

تؤدي تحركات السوق والتدفقات النقدية وأداء المحفظة المتغير إلى تغييرات دورية في أوزان الأصول. وبناءً على ذلك، يحق لمدير الاستثمار إعادة التوازن إلى المحفظة عند الحاجة لضمان الالتزام بسياسة الاستثمار. وعليه يجب على المدير مراقبة التوزيع الفعلي للأصول باستمرار ورفع تقرير عن ذلك في حال تجاوزه حد التركيز لمدة زمنية معينة يتم الاتفاق عليها في سياسة الاستثمار. وإذا كانت الأوزان الفعلية خارج النطاقات المحددة، يجب على مدير الاستثمار اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة توازن الأصول لتكون ضمن النطاقات المحددة في سياسة الاستثمار في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.





ويتم كذلك تحديث نموذج توزيع الأصول الفعلي بناء على عوامل السوق السائدة والمتوقعة وتوقع العائد عن طريق:

- اختبار الأداء واختيار السيناريوات الأمثل لتوزيع الأصول.
- تقييم وضع السوق والفرص الاستثمارية.
- التوزيع التكتيكي للأصول وإعادة التوازن.
- الإدارة الديناميكية.

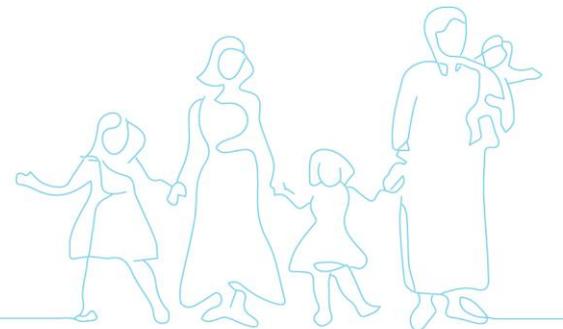
المؤشر الاسترشادي:

سيتم استخدام وتحديد معيار مركب مع مدير الاستثمار بما يتماشى مع التوزيع المستهدف للأصول وإدراجه ضمن سياسة الاستثمار.

اتخاذ القرار الاستثماري:

يقوم مدير الاستثمار باختيار الاستثمارات التي يستثمر بها بناء على معايير تشمل:

- الفحص الكمي، وتقييم الجودة الائتمانية، ومستوى المخاطر، والعائد المتوقع، والتزام الاستثمارات بالمعايير الشرعية.
- توزيع الأصول المبني على تقييم السيناريوهات المختلفة في السوق وتحديد التوزيع الاستراتيجي والتكتيكي الأمثل.
- حرصاً على تخفيض المخاطر ستستثمر المحفظة مع شركات / أطراف نظيرة تتمتع بسمعة جيدة وذات مركز مالي سليم مستخدماً استراتيجيات إدارة النقد وتنوع الاستثمارات.





معايير اختيار مدير الاستثمار:

تقوم الجمعية باعتماد مدير الاستثمار المؤهل لإدارة استثمارات الجمعية، ويجب على الجمعية اتباع إجراءات العناية الواجبة لتحديد مدير الاستثمار المؤهل وفقاً للمعايير التالية:

• الخصائص النوعية لمدير الاستثمار، ومنها على سبيل المثال:

- خبرة مدير الاستثمار في مجالات الاستثمار المحلية والدولية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- خبرة مدير الاستثمار في مجالات الاستثمار متعددة الأصول وعلى وجه الخصوص الاستثمارات البديلة، من ما يدعم أهداف استثمار الجمعية المتعلقة بالحفاظ على رأس المال مع تعزيز عوائد الاستثمار للجمعية.

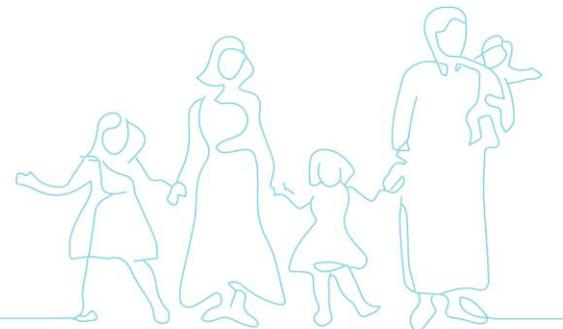
- بالإضافة إلى إدارة الاستثمار لمدير الاستثمار إمكانية العمل من خلال منصة مفتوحة للاستثمار تتيح المفاضلة واختيار مدراء استثمار مستقلين محلياً ودولياً.

• الخصائص الكمية، مثل الأداء الاستثماري التاريخي من ناحية العوائد والمخاطر.

• العوامل التنظيمية مثل حجم الأصول المدارة، الكفاءة المالية، الهيكل التنظيمي لإدارة الأصول وإدارة المخاطر والعمليات لدى مدير الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر.

تقييم مدير الاستثمار:

يجب أن تقوم الجمعية بتقييم أداء مدير الاستثمار، ومقارنته بالمعيار المرجعي المركب وبأهداف الأداء المحددة على المدى المتوسط إلى الطويل، كما يجب على الجمعية تقييم مدى التزام مدير الاستثمار بالقيود والضوابط المذكورة في هذه الوثيقة.





مؤشرات الأداء:

يقوم مدير الاستثمار بتحديد مؤشرات كمية لقياس مخاطر الاستثمار يتم اعتمادها من الجمعية ويجب اختيار المؤشرات وفقاً للتالي:

- أن يتم اختيار مؤشر واحد على الأقل لكل نوع من أنواع الأصول، ويجوز استثناء الاستثمارات الخاصة من ذلك.
- أن يكون المؤشر متناسباً مع نوع الأصل.
- أن يتم تعريف كل مؤشر وتحديد طريقة احتسابه تفادياً للتفاوت في احتساب بعض المؤشرات.
- أن يتم تحديد وزن المؤشر المستهدف لكل من فئات الأصول بشكل مركب بناء على السياسة المعتمدة للتوزيع الاستراتيجي للأصول.

إدارة ومراقبة المخاطر:

بالتعاون مع مدير الاستثمار، ستقوم الجمعية بتحديد ومراقبة مستوى المخاطر بغرض الحد من احتمالية انخفاض القوة الشرائية لأصول الجمعية وتدفعاتها النقدية بشكل كبير ودائم، كما ستقوم الجمعية بتقييم مؤشرات المخاطر بشكل دوري بالتعاون مع مدير الاستثمار، ومنها على سبيل المثال:

- اختبارات الاجهاد، والتي تتضمن دراسة تأثير التغييرات على مختلف العوامل التي تؤثر على أداء المحفظة كمتطلبات السيولة، وأسعار الفائدة، والتصنيفات الائتمانية ومعدلات التضخم.
- الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- الحد الأقصى للانخفاض السنوي (Maximum Drawdown)

تصحيح الانحراف:

تكون قرارات الاستثمار التي يتخذها مدير الاستثمار منسجمة مع ممارسات الاستثمار الجيدة والحكيمة التي تحقق أهداف المحفظة المحددة في لائحة سياسة الاستثمار، ويشمل ذلك بذل ما في وسعه للتأكد من أن استثمارات المحفظة تقوم على توزيع المخاطر بشكل حذر وحكيم مع عدم الإخلال بأهداف الاستثمار وسياساته كما في لائحة سياسة الاستثمار.





سابعاً: المراجعة والتقارير:

مراجعة السياسة:

يجب على مدير الاستثمار مراجعة سياسة الاستثمار دورياً وتقديم مذكرة إلى الجمعية بشأن أي تعديلات مقترحة على السياسة (إن وجدت)، وتقوم الجمعية بإبداء رأيها حيال المذكرة واعتمادها لإقرار التعديلات التي ترى مناسبتها.

التقارير:

تقارير مدير الاستثمار:

على مدير الاستثمار أن يزود الجمعية مرة كل 3 أشهر على الأقل ببيان بالصفقات التي يبرمها نيابة عن الجمعية وجميع الدخل/الخسارة المحققة، وأن يرسل مدير الاستثمار بشكل دوري يتم الاتفاق عليه بواسطة البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى يتم الاتفاق عليها بياناً بمحتويات الاستثمارات المحفوظة لديه وتقييمها. كما ينبغي أن تشمل التقارير ربع السنوية التي يعدها مدير الاستثمار على التفاصيل المطلوبة طبقاً لسياسة الاستثمار ومتطلبات هيئة السوق المالية، حسبما يتم تعديلها من وقت لآخر.

يجب على مدير الاستثمار إحاطة الجمعية خلال 10 أيام عمل عند حدوث أي تغيرات جوهرية مثل:

- التغيرات التنظيمية المهمة.
- رحيل متخصصي الاستثمار الرئيسيين.
- التغيرات الجوهرية في استراتيجية مدير الاستثمار أو فلسفته الاستثمارية.
- القضايا المرفوعة على مدير الاستثمار، أو التحقيقات من الجهات المسؤولة.
- استحواذ مدير الاستثمار على جهة أخرى أو استحواذ جهة أخرى عليه.

